

أمن غذائي

كيف تم تهميد ترخي

أثار تصويت المفوضية الأوروبية مؤخراً لصالح تهميد ترخيص مادة «الغليفسوسات» خمس سنوات إضافية بالرغم من تصنيفه بأنه «مسبب محتمل للسرطان»، جدلاً واسعاً في أوساط المجموعات الخضراء: الناشطون البيئيون، والجماعات المناهضة للمنتجات المعدلة وراثياً، والمنظمات غير الحكومية ودعاة الصحة العامة هؤلاء جميعاً هبوا للحديث عن هذا الموضوع البالغ الأهمية. فما هي حثيات هذه المشكلة؟ وهل صحيح أنها تعبر عن مشكلة كل المبيدات والكيماويات وحول إشكاليات تصنيفها والسماح بها والقوى المتصارعة حول العلم والمصالح وحولها؟

مسرطنة محتملة. تصنيف هذه المادة كان قد تم استناداً إلى نتائج دراسات أجريت على الحيوانات ولم تكن لها صلة مباشرة بصحة الإنسان. الشق الأساسي في هذا الموضوع يتعلق بتثبيت إمكانية أن هذه المادة قد تسبب السرطان في بعض الظروف المحتملة، ولكن في غياب أدلة عن الخطر الفعلي أي عن تقييم احتمال التعرض الفعلي للإنسان لهذه المادة ولهذا المرض العضال. مثلاً من الممكن أن يكون التعرض البشري الفعلي لمستويات منخفضة جداً من الغليفسوسات آثار صحية ضارة ولكن للتأكد من ذلك يجب توفير معلومات علمية دقيقة تأخذ بالاعتبار عوامل مختلفة قد تكون لها تأثيرات على العلاقة السببية (بين الغليفسوسات والسرطان) كالتدخين مثلاً والأمراض ونسبة التعرض للمادة المذكورة عند المزارعين إلخ.

الأوروبية لسلامة الأغذية:

الفوارق وأسبابها

قامت الوكالة الدولية للوقاية من السرطان (إيبارك) التابعة لمنظمة الصحة العالمية، ومقرها ليون (فرنسا)، بتشكيل فريق عمل مكون من 16 خبيراً لتقييم ومراجعة جميع الأدلة العلمية التي بينتها الدراسات البشرية والحيوانية والمخبرية بشأن المخاطر المحتملة للغليفسوسات في التسبب بالسرطان وذلك منذ ما يقرب من عام قبل إصدار تقريرها في آذار عام 2015. وكان الاستنتاج أن الغليفسوسات "مادة

د. ديمة فاعور *

يعتبر "الغليفسوسات" عنصراً نشطاً في مبيد روندا (اسم تجاري) ويعود اكتشافه إلى عام 1970 من قبل كيميائي شركة "مونسانتو" التي قامت في عام 1974 بتسويقه وبيعه للمزارعين على نطاق واسع بعدما تبين بأنه مفيد جداً للتخلص من الأعشاب الضارة التي تصيب المزروعات. ومنذ أواخر السبعينيات، زاد حجم مبيدات الأعشاب القائمة على الغليفسوسات ما يقرب من 100 ضعف، إلى أن أصبح واحداً من أكثر المبيدات استخداماً في جميع أنحاء العالم. ومن المرجح أن ترتفع معدلات استخدامه استجابة للانتشار الواسع للأعشاب المقاومة للغليفسوسات، ومن هنا لا زالت "مونسانتو" (التي تعتبر من كبريات الشركات الاحتكارية في العالم) تواجه مطالبات قانونية متعددة في الولايات المتحدة من المدعين الذين يزعمون أن الغليفسوسات قد تسبب لهم بالسرطان، أو لأعضاء من أسرهم.

وفي هذا السياق، خلصت الوكالة الدولية لبحوث السرطان التابعة لمنظمة الصحة العالمية مؤخراً إلى أن الغليفسوسات "ربما تكون مسرطنة للإنسان" هذا ما تضمنه تقرير لها صدر في آذار 2015. وهذا ما يعارض القرارات الحديثة ومنها تلك التي صدرت عن الوكالة الأميركية لحماية البيئة، والهيئة

ما نجد في مكافحة الأعشاب الضارة قد ينجم في قتلنا

تناقضات التقارير العلمية حول الكيماويات مخيفة ومكلفة

تعديلات لمصلحة من؟

كانت مسودة وثيقة "إيبارك" المتعلقة بتقييم غليفسوسات قد خضعت لتغييرات كبيرة قبل وضع اللمسات الأخيرة على التقرير ونشره وذلك لتعزيز استنتاجات إيجابية. وبالتفصيل، لقد تبين أن الوكالة كانت قد رفضت وعدلت النتائج في المسودة التي تتعارض مع استنتاجها النهائي بأن المادة الكيميائية ربما تسبب السرطان. تم تحديد تلك التعديلات في الفصل المكرس لدراسات الحيوانات من التقرير، والذي أصبح متاحاً كجزء من الدعاوى القضائية ضد مونسانتو. وفي مقارنة المسودة مع التقرير النهائي المنشور حيث تم تحديد 10 حالات مهمة فيها استنتاج سلبي حول الغليفسوسات المؤدية إلى أورام وتلك إما تم حذفها أو استبدالها بمحايدة أو إيجابية. وتشير نتائج كبلاند وهو صحافي لرويترز إلى أن المسودة الأصلية وجدت القليل من الأدلة الحيوانية على أن الغليفسوسات مادة مسرطنة وكان هذا الفصل مهماً في قرار "إيبارك" الأخير. من الجدير بالذكر أن التقرير أعلاه قد دفع بنزاعات دولية ودعاوى قضائية بملايين الدولارات.

احتمالات لا يؤخذ بها

بناء على ذلك، قام العديد من الخبراء والباحثين بفحص تقرير "إيبارك". وبعد إجراء التقييمات الخاصة به باستخدام أساليب معيارية معترف بها دولياً توصلت جميع السلطات المعنية بالتقييم في أوروبا كذلك أولئك الذين لديهم إمكانية الوصول إلى هذه البيانات الأصلية إلى استنتاج مفاده أنه لا ينبغي تصنيف الغليفسوسات كمسطن بناء على الداتا والبيانات العلمية الحالية. من المهم الإشارة إلى أن تصنيف الغليفسوسات كمادة مسرطنة للإنسان يعتمد اعتماداً كلياً على أدلة كافية وعلى الأدلة الوبائية

المحتمل يعني مؤشراً خطيراً

على مدى العامين الماضيين حاول الاتحاد الأوروبي إعادة تفويض استعمال الغليفسوسات ولكنه جوبه بمعارضة من قبل السياسيين في الدول الأعضاء الذين تأثروا بالحملة الشرسة ضد هذه المادة. من الناحية الأخرى، من شأن قرار حظر استخدام الغليفسوسات أو التخلص التدريجي منه أن يضر المزارعين والمستهلكين على حد سواء عن طريق خفض غلة المحاصيل وزيادة تكاليف الإنتاج وهذا قد يدفعهم للعودة إلى مبيدات الأعشاب التي تشكل مخاطر صحية أكبر.

وبانتظار صدور القرار النهائي للهيئة الأوروبية، لا بد أن نشير أخيراً إلى رأي مجموعة من الباحثين في جامعات أوروبية مختلفة توصلوا من خلال دراساتهم الأخيرة التي قاموا بها مقارنة بتقرير الهيئة الأوروبية وإيبارك إلى أن التقييم الأنسب والقائم على أسس علمية للأمراض السرطانية عند البشر والحيوانات المختبرية وكذلك على أسس البيانات الإحصائية الداعمة هو أن الغليفسوسات مادة مسرطنة بشرية محتملة. واستناداً إلى هذا الاستنتاج وفي غياب أي دليل يناقضه من المعقول القول بأن تركيبات الغليفسوسات ينبغي أيضاً اعتبارها مسرطنة محتملة للإنسان إلى أن تكتمل جميع المثبتات عكس ذلك.



على الخاصة

القائلة الصامته

حبيب معلوف

تاريخياً وصف مرض ارتفاع ضغط الدم بـ"القاتل الصامت" لأنه يقتل من دون ضجيج. أما ترسبات المبيدات الكيميائية في النظام الغذائي وفي التربة والمياه الجوفية والطبيعة، فكانت أول من فضحت قتلها الصامت على نطاق واسع في العالم راشيل كارسن في كتابها "الربيع الصامت" الصادر عام 1962. تم محاربة آراء كارسن من كبريات شركات المبيدات الحشرية في الولايات المتحدة الأميركية آنذاك كشركة "مونسانتو"، التي لا تزال تحارب حتى اليوم كل القرارات التي تحد أو تضبط منتجاتها العالمية القاتلة، مثل ما حصل مع مبيد الأعشاب الضارة مؤخراً ("غليفسوسات")، مستعينة بمراكز أبحاث وهيئات علمية وإدارات رسمية معنية.. الخ.

قيل في محاربتها إن كارسن التي حاربت مبيد الـ "دي تي تي"، الأشهر عالمياً آنذاك، اختصاصها (الماجستير في علوم الحياة) لا يخولها الحكم على تقنيات معقدة، إلا أن الزمن فيما بعد أنصفها وقد تم منع هذا المبيد على المستوى العالمي.

الأ أن شركات الأدوية لم تستسلم، وقد أنتجت مبيدات بديلة أكثر سميت كالدالدين والباراثون والمالاتيون وتم قتل الكثير من الكائنات الحية في الطبيعة... ولا تزال هذه الحرب دائرة حتى الآن. وكلما أثبتت الأيام والتجارب والوقائع، أن المبيدات قاتلة لكل شيء وأن الحشرات والآفات، المقصودة بـ"الإبادة"، هي وحدها التي تقاوم وتتأقلم، وأن الناس والكثير من الكائنات الحية يموتون، تحاول هذه الشركات أن تختبر البدائل الأكثر خطورة حتى دخلنا الآن في مشاريع تعديل جينات النباتات التي يمكن أن تسرع في انقراض الأنواع!

أخطر ما في هذه المعركة العالمية وفي الأسلحة التي تستخدمها الشركات العملاقة لإنتاج المبيدات الكيميائية والبذور المعدلة جينياً مؤخراً، أن هذه الشركات العملاقة المشكوك من منتجاتها الخطرة، هي نفسها تمول مراكز أبحاث وجامعات وخبراء وباحثين ودور نشر علمية وإعلاميين ووسائل اعلام وسلطات مرجعية متخصصة كبرى مهمتها حماية المجتمعات والبيئة عبر تقييم هذه المبيدات والحكم على صلاحية استخدامها أم لا! ما يفتح علامات استفهام كبيرة حول أكثر من مئة ألف مادة كيميائية باتت تعيش بيننا وتحيط بكل ما نفعل وتهددنا، من دون أن يكون هناك مرجعيات محايدة تثبت سلامتها ومعاييرها وتحمينا.

تتعدد السلطات التي تقيم المبيدات حول العالم وأهمها الهيئة الأوروبية لسلامة الأغذية (كذلك الخبراء وسلطات تقييم المخاطر في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) ووكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة الأميركية والوكالة الكندية لمكافحة الآفات والهيئة الأسترالية لمبيدات الآفات والأدوية البيطرية واللجنة اليابانية لسلامة الأغذية ووكالة حماية البيئة في نيوزيلندا ومنظمتي الأغذية والزراعة والصحة العالمية... والتي تعنى جميعها بشأن مخلفات مبيدات الآفات. إلا أننا في لبنان، نعتمد بشكل كبير وشبه حصري، كمرجعية في المواصفات والمقاييس والمعايير، على وكالات الاتحاد الأوروبي، بعد أن بينت التجارب أن وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة الأميركية تخضع بشكل غير مباشر للهيمنة العلمية لكبريات الشركات الأميركية (كمونسانتو) التي تمول الكثير من مراكز الأبحاث العلمية ودوريات النشر والجامعات، كما أسلفنا.

أبصرت "الهيئة الأوروبية لسلامة الأغذية" النور في عام 2002 عقب أزمة جنون البقر في أوروبا وتلوث الدجاج بالديوكسين في بلجيكا. وجاءت كنتيجة لزعة ثقة المستهلكين بلجان الأغذية الوطنية، عندها قرر الاتحاد الأوروبي تعزيز مؤسساته بالمشورة العلمية التي لا يرقى الشك إلى مصداقيتها، مع محاولة الفصل بين تقييم الأخطار بصورة تقنية وما بين القرارات السياسية.

تعددت اختصاصات هذه الهيئة ما بين الأمراض الحيوانية والاضافات الغذائية وتقييم الاخطار البيولوجية الناجمة عن مبيدات الحشرات وصولاً إلى الأغذية المعدلة جينياً... إلا أنه سرعان ما تم التشكيك بمصداقية هذه الهيئة أيضاً بعد أن تبين أن معظم أركانها على ارتباط بشركات كبرى تستثمر في الكثير من مفاصل الحياة!

فإنما كانت هذه مشكلة أعلى هيئة أوروبية تعنى بشؤون سلامة الغذاء، فكيف ستكون الحال مع هيئات وطنية في البلدان النامية مثل لبنان يتداخل فيها التجاري مع السياسي والعلمي والتقني... والذي في حال الشك يفترض أن يطبق مبدأ الاحتياط ومنع دخول المواد التي تصنف في خانة المحتمل أن تكون مسرطنة؟ وكيف يمكن أن تعتبر معايير هذه الهيئات مرجعية في نظامنا ومواصفاتنا وتشريعاتنا، بعد تشكيك 11 وزير بيئة أوروبياً بها في أكثر من محطة تابعناها منذ أكثر من عشر سنوات؟! ثم كيف نوكل مراقبة المبيدات التي تدخل إلى لبنان بشكل شرعي (من دون أن نفتح ملف التهريب) إلى لجنة المبيدات الزراعية مؤلفة من 6 تجار والتي يفترض بأن تكون تقنية ولا يتمثل فيها إلا ممثل واحد عن التجار؟! وماذا نقول عن المواد المعدلة جينياً التي تدخل إلى لبنان من دون أي رقابة؟ وأين القضاء من تلك الجرائم البيئية التي يرتكبها قتلة صامتون؟